وليد الساعة؛ اذ بعضه موجود منذ قيام الدولة ككيان غريب في المنطقة وكتجمع لثقافات متباينة ومختلفة، مع كل ما رافق ذلك من ظروف سكانية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية. وبعضه الآخر ظهر منذ اليوم الاول لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وتطور مع استمرار هذا الاحتلال. وقد جاءت الانتفاضة الشعبية لتعمّق هذا المأزق، وتجعله أكثر وضوحاً وشمولاً؛ وهذا ما يفسر ردة الفعل الاسرائيلية تجاه التطورات الاخيرة في المناطق المحتلة، من جهة، ويوضح حقيقة بعض المبادرات السياسية، وخصوصاً المبادرة الاميركية الجديدة التي جاءت لانقاذ اسرائيل من مأزقها الراهن، من جهة أخرى.

وعلى هذا الصعيد، تمثلت ردة الفعل الاسرائيلية في أمرين: استخدام القوة والبطش في قمع الانتفاضة؛ واحياء بعض المشاريع السياسية القديمة لحل المشكلة الفلسطينية.

بالنسبة الى الأمر الاول، فان من الواضح ان امتلاك الثورة الفلسطينية زمام المبادرة وقوة الفعل، قد جعل الجانب الاسرائيلي مرتبكاً، ومنفعلاً مع الحدث. فالفعل للجانب الفلسطيني، وردة الفعل للجانب الاسرائيلي. وتمثلت ردة الفعل في استخدام القوة، والقتل، والاعتقالات الجماعية، والابعاد، وتضييق الخناق السياسي، والاعلامي، والاقتصادي، على المناطق المحتلة؛ إلا ان جميع هذه الاجراءات لم تحل دون استمرار الانتفاضة ودون تصاعدها.

أما بالنسبة الى الثاني، فان المعطيات الجديدة التي فرضتها الانتفاضة الشعبية قد وضعت القضية الفلسطينية على رأس سلم الاولويات السياسية الدولية، وأوجدت قناعة عامة بأن لا سلام في المنطقة بدون حل القضية الفلسطينية، حلاً عادلاً. إلا ان اسرائيل، كعادتها، عملت، وتعمل، على الالتفاف عن هذه الحقيقة، من خلال اعادة طرح بعض المشاريع والافكار السياسية السابقة التي تجاوزتها المعطيات الجديدة. ومن ضمن الاقتراحات السياسية التي طفت على السطح، مجدداً، فرض مشروع الادارة الذاتية من جانب واحد.

ان فكرة تطبيق الذاتية من جانب واحد ليست جديدة. فقد سبق ان اقترحها موشي دايان، وتبناها بعده عدد من الاشخاص، أمثال جاد يعقوبي وشلومو غازيت وايهود اولمرت ويعقوب تسور، وغيرهم، الذين اقترحوا صيغة تسمح للسكان العرب باقامة ادارة ذاتية خاصة بهم، تحسّن وضعهم، وتقلل من التدخل الاسرائيلي في شؤون حياتهم (داني روبنشتاين، **دافار**، ١٢/٩/١٩٨٦). ورأى انصار تطبيق هذا المشروع ان أهميته تنبع من عوامل عدة، هي:

- تخفيف الضغوط على اسرائيل، والتقليل من الاضرار التي لحقت بها، داخلياً وخارجياً، جراء سيطرتها على نحو مليون وربع المليون فلسطيني.
- عدم وجود شريك عربي للتفاوض حول مسألة الحدود الشرقية، وضعف احتمالات التوصل الى تسوية قريبة للقضية الفلسطينية.
- ان اسرائيل، في حال فرضها المشروع من جانب واحد، تضمن لنفسها حدود التنازلات التي سوف تقدمها، وذلك بما يتفق مع مصلحتها العليا.
- ان الغاء الادارة المدنية الاسرائيلية، وانسحاب الجيش الاسرائيلي من بعض المناطق، سوف يجبران السكان العرب على تنظيم انفسهم لملء الفراغ الناجم عن الغاء الادارة الاسرائيلية. «وقد يؤدي ذلك الى تنظيم زعامة بديلة من م.ت.ف.» (انطوان شلحت، **الاتحاد**، حيفا، ١٩/٢/١٩٨٨، و **هآرتس**، ٢٧/٤/١٩٨٧).

وفي الاطار ذاته، ارتأى البعض ان تبدأ الخطوة الاولى في قطاع غزة؛ وطالب بضرورة عزل القطاع عن بقية المناطق المحتلة، من جهة، وبانسحاب الجيش الاسرائيلي من المنطقة، من جهة أخرى.

ففي أوائل كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٨٧، اقترح شمعون بيرس ان يكون قطاع غزة منطقة منزوعة السلاح تحت اشراف اسرائيل، وان يترك الجيش الاسرائيلي المنطقة، وتُزال بالتوازي المستوطنات الموجودة